

## شرح الزركشي على مختصر الخرقى

@ 170 @ يخير الشفيع بين أخذه ناقصاً بكل الثمن أو تركه ، وقال أبو محمد : ظاهر كلام الخرقى أن عليه ضمان النقص الحال بالقلع . قلت : وينبغي أن يزيد إذاً أو بالطم . . .  
وظاهر كلام الخرقى امتناع الأخذ على المشتري مع الضرر بالأرض ، إذ الضرر لا يزال بالضرر ،  
وتبعه على ذلك ابن عقيل في التذكرة ، فعلى هذا يبقى التخيير السابق للشفيع ، فلو امتنع  
منه سقط حقه ، وحكم الغراس حكم البناء . . .

( تنبيهها ) : ( أحدهما ) : يتصور بناء المشتري على القول بالفورية في صور ، ( منها )  
إذا أظهر المشتري زيادة في الثمن ، أو أن الشقص موهوب له ، أو أن الشراء لفلان فقاومه ،  
بناء على ذلك ، أو لجهل الشفيع بثبوت الشفعة له ، قاله ابن الزاغوني ، أو قسم عليه  
لصغره مع الولي ، أو لغيبته إن قلنا : الحاكم يقسم على الغائب ، وغرس أو بنى ثم بان  
للشفيع الحال ، أو قدم ، أو بلغ . . .

( الثاني ) : في كيفية تقويم البناء ، قال أبو محمد : الظاهر أن الأرض تقوم وفيها  
البناء ، ثم تقوم خالية ، فما بينهما قيمة البناء ، فيدفع إلى المشتري إن أحب الشفيع ،  
أو ما نقصه إن اختار القلع ، لا قيمته مستحقاً للبقاء ، ولا قيمته مقلوعاً ، وإلا أعلم . . .

قال : وإن كان الشراء وقع بعين أو ورق أعطاه الشفيع مثل ذلك ، وإن كان عرضاً أعطاه  
قيمته . . .

ش : الشفيع يأخذ الشقص بالثمن الذي استقر عليه العقد . . .

2195 لأن في بعض ألفاظ حديث جابر ( هو أحق به بالثمن ) رواه الجوزجاني ولأن الشفيع  
يستحق أخذ الشقص ، فيستحقه بالثمن كالمشتري ، إذ غا تقرر هذا فإذا وقع العقد على مثلي  
كالدراهم ، والدنانير ، والمكيلات ، والموزونات أخذ بمثله لمماثلته له صورة ومعنى ،  
وإن وقع العقد على غير مثلي كالثياب والحيوان أخذ بقيمته وقت العقد ، لتعذر مثله ،  
ولعل الخرقى إنما خص بالدراهم والدنانير بوجوب المثل لغلبة وقوع البيع بهما ، بخلاف  
غيرهما من المثليات . . .

وقول الخرقى : وإن كان الشراء وقع بعين . إلى آخره ، يستثنى منه ما إذا وقع العقد على  
ثمن ثم زيد فيه أو نقص في مدة الخيارين ، فإن الاعتبار بما استقر عليه العقد ، لا بما  
وقع العقد عليه ، وإلا أعلم . . .

قال : وإن اختلفا في الثمن فالقول قول المشتري ، إلا أن يكون للشفيع بينة . . .

ش : إذا اختلفا في الثمن ، فقال المشتري : اشتريته بمائة . وقال الشفيع : بل بخمسين .  
مثلاً ، فالقول قول المشتري ، إذا الشفيع يدعي الاستحقاق بالثمن الأول ، والمشتري ينكره ،  
والقول قول المنكر مع يمينه ، ولأن المشتري هو العاقد ، فهو أعلم بصفة العقد ، فإن  
كانت للشفيع بينة فالقول قوله ، وكذلك إن كانت للمشتري بينة ، وإذاً لا يمين عليه ، ولو  
أقاما بينتين بما ادعياه ، فقال الشريف : تقدم بينة الشفيع ، لأنه